المصرف الدولي
للتجارة و التمويل ش.م.س
The International Bank
For Trade & Finance

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لشركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.م.س.ع

المنعقد بتاريخ 2024/08/06

- بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.م.س.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الموافق لـ2024/8/6 في فندق الشيراتون/قاعة أمية بدمشق وفقاً لأحكام المواد 150-173-176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في النشرة الالكترونية كل مرة في صحيفتين يوميتين, وذلك وفق الآتي:

-جريدة الثورة: العدد/1202/ تاريخ 2024/07/17، والعدد رقم/1203/ ، تاريخ 2024/07/18.

-جريدة البعث: العدد/1195/تاريخ 2024/07/17، والعدد رقم /1196/، تاريخ 2024/07/18.

- وعليه, فقد عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية) في الزمان والمكان المحددين في الدعوة, وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالاصالة وعدد: (4,795,952سهم) وتشكل ما نسبته 5% من رأسمال الشركة, وأسهم بالوكالة وعددها (79,492,115سهم) وتشكل ما نسبته 76% من رأسمال الشركة, حيث يكون مجموع الاسهم الممثلة بالاجتماع **(84,288,067) سهماً** تشكل ما نسبته حوالي 81% من رأسمال الشركة (وفق جدول الحضور المرفق).

حضر الاجتماع السادة (إمامة محمد -محمد حنطو) مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم (1/12/6048/12422) تاريخ 2024/8/1, كما حضر كل من السادة (رويدة علي،جمانة حامد،أريج السايس،دعاء سليمان)مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم (16/3610/ص) تاريخ 2024/07/31, وكما حضر كل من السادة (شذى حمندوش - د. حسين قبلان)مندوبين عن هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم (9000/ص-م-إ) تاريخ 2024/07/29, وحضر السيد فرزت العمادي مدقق الحسابات المنتخب من قبل الهيئة العامة للمصرف عن عام 2023.

وحضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة: الدكتورة ديالا الحج عارف والسيد محمد سعيد الدجاني و السيد عمرو موسى والدكتور مصطفى العبد الله الكفري والمهندس حسان يعقوب والمهندس مسعود صالحة والسيد نادر حداد، بالإضافة إلى السيد فادي الجليلاتي الرئيس التنفيذي للمصرف, بينما تغيب كل من السادة: عمار الصفدي وأحمد فضل محمد الخضر، بسبب السفر وبعذر مقبول.

- كما أناب بنك الاسكان بموجب كتاب رقم 2024/23/1294/2/1/9 السيد محمد سعيد الدجاني ممثلاً عن بنك الاسكان لحضور الاجتماع والتصويت على قرارات الهيئة العامة.

- تم التأكد من الالتزام بأحكام المادتين 179و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتسجيل طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى المصرف.

وبعد التثبت من شروط انعقاد الاجتماع من حيث: اصدار الدعوة ونشرها بشكل أصولي, وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها, وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه, وتمثيل هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية بمندوب عنها, فإن الاجتماع اكتسب الصفة القانونية لانعقاده, وبدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها,

- عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات, ترأس الجلسة الدكتورة ديالا الحج عارف بصفتها نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل, كما عُين المحامي محمد ناظم شهاب الدين مدوناً لوقائع الجلسة, وتم اختيار كل من السادة المساهمين : السيد د.وليد الأحمر والسيد د.عمر الحسيني مراقبين تصويت.

- وعليه, وبعد أن صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لحفظ نسخة منها لدى مجلس الإدارة, وبعد أن تم التأكد من مراعاة أصول تطبيق القانون، أعلنت رئيسة الجلسة قانونية الجلسة وتوافر الشروط اللازمة لانعقادها,

-وعليه, عُقد اجتماع الهيئة العامة الذي افتتح بتمام الساعة الحادية عشر من قبل رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتورة ديالا الحج عارف بالترحيب بالسادة المساهمين والسادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والسادة ممثلي مصرف سورية المركزي والسادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والتذكير بأسماء مراقبي التصويت ومدون وقائع الجلسة، وبينت أن نسبة الحضور بلغت حوالي 81% من رأسمال الشركة المكتتب به وبالتالي يعتبر النصاب قانوني لانعقاد الجلسة.

كما أعلن المساهمون المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وعن مهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا بصحة الدعوة ووافقوا عليها.

-وقبل البدء بتلاوة جدول الأعمال تم استعراض ماتم من انجازات للمصرف من خلال عرض تلفزيوني.

افتتحت رئيسة الجلسة جدول الأعمال بتلاوة بنوده والتي هي على الشكل التالي :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2023 و خطة العمل للسنة المالية 2024.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية 2023 والمصادقة عليهما.
4. مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال عام 2023.
5. انتخاب مدققي الحسابات لعام 2024 و تحديد تعويضاتهم.
6. تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .
7. المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023 والبحث في تعويضات عام 2024.
8. المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023.
9. اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة /10,500,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، أي ما يعادل ما نسبته 100% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد

الزيادة /21,000,000,000/ ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الإشرافية و تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي في حال الموافقة على اصدار الأسهم المجانية .

10. تعديل المادة /11/ الفقرة (خ) من أحكام النظام الأساسي للمصرف المتضمنة نصاب عضوية مجلس الإدارة ليصبح نصاب العضوية لعضو مجلس الإدارة (150,000) سهم بما ينسجم مع نسبة زيادة رأسمال المصرف.
11. تعديل المادة /13/ من أحكام النظام الأساسي الخاصة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لتتوافق مع دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية.
12. البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.
13. اقرار تعيين السيد أحمد الخضر ممثلاً عن بنك الإسكان-الأردن بدلاً من السيد نضال لطفي أحمد عضواً لمجلس إدارة المصرف عن الفترة المتممة لولاية المجلس.
14. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بالاشتراك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة وممارسة أعمال مشابهة للمصرف وفق أحكام المادة /152/ من قانون الشركات رقم 29لعام 2011 م.
15. إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31.
16. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة.

تم عرض جدول الاعمال على الهيئة العامة غير العادية لاقراره والمباشرة بالمناقشة على الشكل التالي:

<u>البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2023 و خطة العمل للسنة المالية 2024.</u>

تلت رئيسة الجلسة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن استعراض ماتم انجازه خلال عام 2023 استمرارا لمسيرة المصرف الناجحة، إذ تمكن المصرف من :

- تحقيق أرباح جعلته يحافظ على موقعه الريادي في القطاع المصرفي ومتانة وقوة مركزه المالي ومكنته من مواجهة الظروف الاستثنائية والتحديات المحلية والخارجية

هذا ويعتبر صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 204/م ن تاريخ 2023/6/8 المتضمن الضوابط الخاصة بمنح التسهيلات والقروض المصرفية لتمويل القطاعات الإنتاجية خطوة رئيسية وهامة على صعيد توجيه الامكانات التمويلية المصرفية لدعم الانتاج والقطاعات الاقتصادية المنتجة

وبينت أن المصرف:

- حقق أرباحاً بعد الضريبة مقدارها /33,9/ مليار ل.س من دون احتساب أرباح تقييم مركز القطع البنيوي، مقابل ارباح بمقدار /7,2/ مليار ليرة سورية في العام السابق.
- تمكن المصرف خلال العام من تحقيق نمو في إجمالي الدخل الناجم من الفوائد والعمولات والرسوم بنسبة 217% ليصل إلى 66,3 مليار ليرة سورية.

- بلغ مجموع موجودات المصرف بنهاية العام 2,182 مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها 233,4% عن عام 2022، فيما.
- ارتفع رصيد إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية بالليرة السورية بمقدار 16,6 مليار ليرة سورية ليصل إلى 95,2مليار ليرة سورية بزيادة نسبتها 21,2% عن العام السابق.
- ارتفعت ودائع العملاء بالليرة السورية بنسبة 49,7% لتصل الى 149 مليار ليرة سورية، مع المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للمصرف
- بلغ إجمالي حقوق الملكية 635 مليار ليرة سورية مقابل 154 مليار ليرة سورية في نهاية العام 2022،
- انعكست النتائج المتحققة بشكل إيجابي على المؤشرات الأساسية لأداء المصرف حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 101%
- نسبة كفاية رأس المال 57,64% وهي تزيد عن النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل، الأمر الذي يظهر القوة المالية للمصرف وقدرته على الحفاظ على تحقيق الربحية، هذا إضافة إلى المحافظة على معدلات عوائد جيدة ونسبة منخفضة للديون غير المنتجة.
- بلغ سعر سهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بنهاية عام 2023 بواقع 3492,72 ليرة سورية مقابل 1720,39 ليرة سورية بنهاية العام 2022، مما جعل القيمة السوقية للمصرف تصل إلى 366,7 مليار ليرة سورية.

مجلس الإدارة بناءاً على المؤشرات السابقة يوصي للهيئة الموقرة بزيادة رأس المال من خلال توزيع أسهم مجانية بمبلغ 10,5 مليار ليرة وبنسبة 100% عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة ليصبح رأسمال المصرف 21 مليار ليرة سورية.

- عدد فروع المصرف العاملة خلال العام بلغت 19 فرعاً بعد افتتاح فرع طرطوس – شارع الثورة،
- تابعت رئيسة الجلسة بيان بأنه تم اعتماد خطة عمل طموحة للعام 2024 تهدف إلى تمكين المصرف من مواصلة تحقيق المزيد من النمو والتطور وتقديم أحدث الخدمات المصرفية والتطبيقات الالكترونية، وعرضت ملخصاً عنها.

وقبل الختام تم تقديم الشكر لحكومة الجمهورية العربية السورية وإلى كافة مؤسساتها الرسمية وخاصة مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية على جهودهم ودعمهم المتواصل، كما تم شكر كافة المُساهمين وعلى رأسهم الشريك الاستراتيجي (بنك الإسكان) والمودعين والعملاء على ثقتهم الغالية، والتعبير عن الاعتزاز بالعلاقة معهم. وتوجهت بالشّكر والتقدير إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة لدورهم الأساسي وعطائهم المستمر وإلى كافة موظفي الإدارة التنفيذية في مختلف مواقع عملهم على جهودهم المخلصة ومثابرتهم وعلى سعيهم المتواصل لتحقيق أهداف وتطلعات المصرف .

ختاماً تمنت رئيسة الجلسة لهذه المؤسسة الرائدة المزيد من التطور والتقدم والازدهار بما يخدم بلدنا الغالي ويساهم باستمرار نموه ورفعته في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد حفظه الله ورعاه ، ووفقنا المولى جميعاً لخدمة مؤسستنا الرائدة ووطننا الغالي واقتصاده.

من جانبه قدم الرئيس التنفيذي ملخصاً عن أعمال المصرف عن العام المنصرم 2023 مبيناً ما يلي:

على صعيد النتائج المالية :

- حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنهاية العام 2023 ارباح صافية بعد الضريبة بعد استبعاد اثر ارباح تقييم مركز القطع البنيوي بواقع /33,9/ مليار ليرة سورية. وبنسبة نمو 370% عن العام السابق. وهي بالكامل ارباح تشغيلية ناجمة عن الانشطة والخدمات المصرفية الفعلية التي قام بها المصرف.

- ارتفع اجمالي الدخل التشغيلي للمصرف بنسبة 217% ليبلغ /66,3/ مليار ليرة سورية مقارنة ب/20,9/ مليار ليرة سورية في نهاية العام السابق 2022.

- حقق المصرف نمواً في اجمالي الموجودات بنسبة 233,4% ،في حين ارتفعت حقوق الملكية لمساهمي المصرف بنسبة 312% لتبلغ /635/ مليار ليرة سورية بنهاية العام 2023. في حين تبلغ حقوق الملكية كما في 2024/6/30 مايعادل /706/ مليار ل.س

-بلغ رصيد ودائع العملاء بكافة العملات بنهاية العام /1247,8/ مليار ليرة سورية

- ارتفعت ايداعات العملاء بالليرة السورية عن بداية العام بنسبة نمو بلغت 49,67% حيث بلغت بنهاية عام 2023 ماقيمته /149/ مليار ليرة سورية

-بلغت نسبة مؤشر الكفاءة بعد استبعاد المخصصات الائتمانية 35,2% كما في 31 - 12 – 2023 وهو مؤشر جيد بالمقارنة مع العام الماضي وبانخفاض قدره (16,13) نقطة مئوية عن الفترة المماثلة من السنة السابقة.

-حافظ المصرف على مستويات مرتفعة للسيولة بالليرة السورية حيث بلغت نسبة السيولة بنهاية الفترة 75,08%

وعلى صعيد القيمة السوقية وربحية السهم والحصة السوقية حيث بين ما يلي:

-بلغت القيمة السوقية لسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل كما في 31-12-2023 ما قيمته 3492,72 ليرة سورية مقابل 1720,39 ليرة سورية كما في العام السابق 2022 و نسبة زيادة وقدرها 103,02%.

-بلغت ربحية سهم المصرف بنهاية العام 2023 مايعادل /323/ ل.س بنسبة نمو بلغت 370% عن العام السابق 2022. مما يعكس القيمة الحقيقية لنتائج المصرف بالنسبة الى المساهمين وبذلك يحتل المصرف المركز الثالث في بند ربحية السهم على صعيد المصارف التقليدية بنهاية عام 2023. وارتفع ترتيبه ليبلغ المركز الثاني على صعيد المصارف التقليدية بنهاية الربع الاول من عام 2024 بربحية بلغت 91,8 ل.س.

-بلغت ربحية السهم بنهاية النصف الاول من العام 2024 مايعادل /198,1/ ل.س وهي تزيد 84% عن الفترة المماثلة من العام السابق، وهي اعلى ربحية سهم بين البنوك التي نشرت افصاحاتها حتى الآن.

- مع التوصية بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين بنسبة 100% من راس المال، تكون هذه هي الزيادة الثالثة خلال الاربع سنوات الاخيرة ليبلغ راسمال المصرف 21 مليار ليرة سورية، وبذلك يكون المصرف قد وزع مبلغ /15,750/ مليار ل.س خلال أربع سنوات متتالية.

كما استعرض الرئيس التنفيذي أبرز نتائج مقارنة أداء المصرف وترتيب المصرف مع أداء المصارف التقليدية بنهاية الربع الاول 2024/3/31.

أما على صعيد النشاط الائتماني, فقد أوضح الرئيس التنفيذي مايلي:

- بلغ حجم محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة /98,5/ مليار ل.س بنهاية عام 2023، حيث زادت المحفظة بالليرة السورية عن العام الماضي 2022 بمبلغ /16,6/ مليار ل.س أي بنسبة نمو بلغت 21,2% حيث تم منح /46,2/ مليار ل.س خلال العام 2023 (في حين يبلغ الرصيد بنهاية 30-6 يبلغ 123 مليار)

وهي موجهة بشكل رئيسي نحو القطاعات الانتاجية والصناعية التزاما بتعليمات المركزي وفقا لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 204 لعام 2023، وقد تركزت في قطاع الصناعات الدوائية والمعدنية والنسيجية، كما تم الاستمرار في منح قروض التجزئة ومنح قروض الطاقة المتجددة وقروض المهن الحرة مع الاشارة الى التعاون الوثيق مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض حيث بلغت القروض التي تم ضمانها من قبل المؤسسة بنهاية عام 2023 مايعادل /12/ قرض بقيمة /820/ مليون ل.س.

كما أشار إلى قيام المصرف بتعزيز حجم المخصصات الحالي وبما يمتن المركز المالي للمصرف.

- كما بين إلى أنه قد ارتفعت التسهيلات غير المباشرة بالليرة السورية بالمقارنة مع نهاية عام 2022 وبنسبة نمو قدرها 27,9% حيث بلغت /33,5/ مليار ل.س.

وتم العمل على تحسين جودة المحفظة الائتمانية حسب نسبة كل مرحلة من المراحل من اجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع العام السابق 2022.

-في حين بلغت نسبة التسهيلات المباشرة غير المنتجة 4,2% مقابل 38,3% بنهاية العام السابق 2022

- مع العمل وبشكل حثيث على متابعة الديون المحولة الى خارج الميزانية البالغ عددهم 10 عملاء من قبل الدائرة القانونية لتحصيل حقوق المصرف.

-حيث نجح المصرف باسترداد مديونيته من عميل محول خارج الميزانية وتم تسوية كامل رصيده ليكون بذلك قد تم تحصيل ما نسبته /14%/ من الديون خارج الميزانية بالليرة السورية إضافة إلى استرداد دين لعميل آخر كان دينه مشطوب سابقاً.

-كما تم سداد كامل المديونية لثلاثة عملاء كانوا مصنفين ديون غير منتجة خلال العام 2023 بديون بلغ مجموعها /125/ مليون ليرة سورية. وخلال عام 2024 تم سداد كامل الالتزامات لعميلين مصنفين ديون غير منتجة مع تحصيل وتسوية دين غير منتج وبما يشكّل مانسبته 86% من رصيد الديون غير المنتجة بتاريخ 2024/6/30 لتبلغ نسبة الديون غير المنتجة كما في 2024/7/31 بواقع 1,04%.

-كما تبلغ نسبة الديون غير المنتجة للتسهيلات الممنوحة خلال الثلاث سنوات الماضية مايعادل 0,0017% أي مايقل عن واحد بالعشرة آلاف.

على صعيد قاعدة العملاء والتطوير والتوسع:

- نجح المصرف في كسب ثقة العملاء حيث بلغ عدد العملاء الجدد خلال عام 2023 مايعادل /7872/ حساب لعملاء جدد.، وتم افتتاح فرع جديد للمصرف في محافظة طرطوس -شارع الثورة. كما تم احداث وتطوير وتعديل سياسات واجراءات عمل بلغ عددها /42/ اضافة الى احداث مركزيات عمل جديدة بهدف تسهيل وتطوير وتحسين اجراءات العمل

كما قدم الرئيس التنفيذي ملخصا لما تم انجازه على صعيد الخدمات المصرفية والالكترونية في المصرف مشيراً إلى ان المصرف قام بتطوير خدماته الالكترونية في اطار سياسته الرامية الى التحول الرقمي.

كما عرض أبرز ماتمّ انجازه من خطة عمل 2024, فيما يخص الخدمات والمنتجات المصرفية

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة
المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance

بالنهاية توجه السيد الرئيس التنفيذي بالشكر للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم وتعاونهم مع الإدارة التنفيذية وبما أدى إلى تحقيق هذه النتائج الطيبة، مع امتنانه وتقديره ايضاً لزملائه العاملين في المصرف وبكافة مواقعهم لكونهم شركاء في هذا النجاح.

والشكر موصول أيضاً للسادة مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية على جهودهم المبذولة.

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023.

قام السيد فرزت العمادي –مدقق الحسابات-بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة لمساهمي المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وقد بين فيه بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول لعام 2023 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة وللإرشادات والتوجيهات ذات الصلة وتعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وأوصى بالمصادقة عليها دون تحفظ.

البند الثالث: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية 2023 والمصادقة عليهما.

حيث جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وفق ما ورد فيهما.

كما جرت مناقشة الأرباح والخسائر، حيث بلغت الأرباح بعد الضريبة في عام 2023 مايعادل 480,919,113,734 ل.س فقط أربعمائة وثمانون ملياراً وتسعمائة وتسعة عشر مليوناً ومائة وثلاثة عشر ألفاً وسبعمائة وأربع وثلاثون ليرة سورية لاغير منها أرباح مدورة محققة بقيمة: 33,909,828,848 ل.س فقط ثلاثة وثلاثون ملياراً وتسعمائة وتسعة ملايين وثمانمائة وثمانية وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمان وأربعون ليرة سورية لا غير، وأرباح مدورة غير محققة بقيمة: 447,009,284,886 ل.س فقط أربعمائة وسبع وأربعون ملياراً وتسعة ملايين ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وست وثمانون ليرة سورية لا غير حيث يقترح مجلس الإدارة زيادة رأسمال المصرف من خلال إصدار أسهم مجانية بقيمة 10,500,000,000 ل.س فقط عشر مليارات وخمسمائة مليون ليرة سورية لا غير عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة بما يعادل 100% من رأس المال الحالي .

وخلال المناقشة تم مايلي:

- **تحدث المساهم المهندس خليل الخشي:** حيث ابتدأ حديثه بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين لدى المصرف و لما توصل إليه المصرف من بيانات مالية تم عرضها من قبل السيدة نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد الرئيس التنفيذي وتمنى أن تكون نتيجة البيانات المالية المستقبلية أعلى من النسبة المحققة لهذا لعام لغاية الشهر السادس، مبيناً عدة اقتراحات فيما يتعلق بخطة عمل المصرف لعام 2024 والتي تركزت بالاتي:
  - الاستمرار في التوسع الجغرافي لفروع المصرف في دمشق وريفها والمحافظات الاخرى.
  - السعي لشراء عقارات لاستخدامها لغايات عمل المصرف بدلا من استئجار العقارات.
  - اعتماد تقانة الطاقات المتجددة لتغذية الكهرباء لدى المصرف وفروعه كافة والصرافات الالية.

- السعي للحصول على شهادات ISO أسوةً ببباقي البنوك المنتشرة في قطرنا.
- أبدى تمنيه بارتفاع القيمة السوقية للسهم مقارنةً بالقيمة الدفترية
- كما اثنى المساهم على المتابعة الحثيثة من قبل إدارة المصرف وعلى الجهود المبذولة لتحقيقها وأكد على الاستمرار لمتابعة تحصيل الديون المتعثرة.

- **تحدث المساهم جو جهاد كبة** بالأصالة و/الوكالة/ حيث تقدم بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والشريك الاستراتيجي بنك الاسكان والجهات الوصائية جميعاً وأكد على أن النتائج المحققة هي أكثر من ممتازة لاسيما ربحية سهم المصرف مقارنةً بباقي المصارف على مستوى القطاع المصرفي حيث أنه ارتفع قيمة السهم بواقع 59.4% واقترح الموافقة على تعديل نسبة الأسهم المجانية المراد توزيعها عن عام 2023 لتصبح 200% عوضاً عن 100% ليصبح رأسمال المصرف 31,500,000,000 ليرة سورية واحد وثلاثون ملياراً وخمسمائة مليون ليرة سورية علماً أن هناك عدد من المصارف التي تجاوز رأسمالها 100,000,000,000 ليرة سورية مئة مليار ليرة سورية وهذا بعد أن يتم دراسة النتائج المحققة والأرباح البالغة لنهاية عام 2023 بقيمة 33,900,000,000 ليرة سورية ثلاثة وثلاثون مليار وتسعمائة مليون ليرة سورية وعن النصف الأول لعام 2024 البالغة 20,800,000,000 ليرة سورية عشرون ملياراً وثمانمائة مليون ليرة سورية كما تمنى على الجهات المعنية اصدار التعليمات اللازمة لاعتماد الاسعار الرائجة للعقارات المعتمدة عند تقديمها من قبل المقترضين للحصول على التسهيلات الائتمانية من قبل المصرف لضمان حقوق المصرف، كما اقترح تملك عقار ليكون مقر للإدارة العامة للمصرف في ضوء حجم الاعمال، واقترح تعديل نسبة امتلاك الاسهم لعضوية مجلس الإدارة لتصبح0,005% **(خمسة بالالف)**
- **تحدثت المساهمة ريما مالك:** اشارت إلى عدم ذكر الدعوى القضائية التي رفعتها على المصرف وعلى اعضاء مجلس الإدارة والتي لم يتم ذكرها علماً أنها تؤثر على اجتماع الهيئة العامة وأفادت أنه في حال وجود أي خطأ فانها تتراجع عن الدعوى بصفة شخصية لأعضاء مجلس الإدارة والإبقاء على الدعوى بمواجهة الرئيس التنفيذي بالإضافة للصفة الشخصية والوظيفية، كما طلبت كمساهمة من مجلس الإدارة والشريك الإستراتيجي بنك الاسكان بإعادة النظر بالإدارة التنفيذية الحالية وذلك على الرغم من معدلات النمو التي تم التصريح عنها الا أن هناك بنود لم يتم التطرق اليها ومنها في الصفحة 35 الفقرة المتعلقة بالرواتب والمكافأت ومنافع الإدارة العليا و طالبت الإفصاح بشكل واضح عن المبلغ 2,766,000,000 ليرة سورية ملياران وسبعمائة وستة وستون مليون ليرة سورية التي تم توزيعها وطالبت بمعرفة نسبة راتب ومكافأة الرئيس التنفيذي من هذه المبالغ، وطالبت بمعرفة ماهية المصاريف الاخرى لمجلس الإدارة ؟؟؟ بعد ان تم الموافقة على بدلات التعويضات باجتماع الهيئة العامة غير العادية السابق كون المبلغ الذي تم صرفة (150,000,000) مئة وخمسون مليون ليرة سورية هو مبلغ كبير ومهم لدى المساهمين، كما أضافت إلى أنه وفيما يتعلق بالتعديلات الحاصلة على أسماء الإدارة التنفيذية خلال 19 سنة سابقة حيث تم المحافظة على الأسماء التي بدأت منذ بداية المصرف علماً أنه خلال تولي الإدارة الجديدة تم تعديل الاسماء لسنتين متتاليتين ماهي الاسباب ؟؟، وفيما يتعلق بالصفحة 35 فقرة تنمية الموارد البشرية طالبت بالتوضيح بشكل واضح كيف يتم تنمية هذه الموارد البشرية علماً أن الإدارة السابقة حافظت على الكادر الاداري كامل بموظفيه فما هو المبرر الواضح للدورات التدريبية الخارجية للإدارة الجديدة لابد أن تكون ذات كفاءة عالية لاتحتاج إلى هذه الدورات الخارجية، كما نوهت إلى الصفحة 15 الفقرة بلغت نسبة الديون

للمرحلة الثانية لنهاية العام 4,24 بعد أن وصلت إلى 38,33% من رصيد التسهيلات ماهي الاجراءات التي تم اخراج هذه الديون خارج الميزانية لابد من التوضيح وبينت أنه لم يتم الاطلاع على التقرير السنوي إلا يوم الاجتماع ولم يستطع أحد من المساهمين الحصول عليه وعند طلبها للحصول عليه تم ابلاغها أنه غير جاهز حالياً.

- **المساهم المهندس غياث الأشرف** و عدد من المساهمين أشاروا إلى أنه كان يجب أن يتم توزيع التقرير السنوي قبل مدة عشرة أيام من اجتماع الهيئة العامة لمساهمين المصرف على الأقل، كما بين عدد من المساهمين بانهم لم تصلهم رسالة SMS عبر الجوال بخصوص الدعوى لحضور الاجتماع وطالبوا بان يتم تزويدهم بجدول الأعمال مع الدعوة للحضور للاجتماع قبل وقت كافي من موعد اجتماع الهيئة العامة.

- **تحدث المساهم وائل جقمبري:** تم التوجه بالشكر إلى اعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المبذولة وتفانيهم خلال الفترة السابقة من الولاية عن العمل، وبين أن التقارير الصادرة عن المصرف والايضاحات هي عبارة عن حالة من الاستعراض لا تعكس الواقع حسب القوانين والانظمة السورية مثال:

الاستعراض الحالي الذي تحدث عن نسب نمو ونسب يحتل بها المصرف مراكز متقدمة بالرغم من أن الوقائع تشير إلى غير ذلك حيث حقق المصرف:

-المركز 11 من أصل 14 مصرف لجهة نمو المحفظة الائتمانية بالرغم من صدور قرار من مجلس النقد والتسليف رقم 204 المتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية والذي ساعد وساهم في نمو المحفظة الائتمانية للبنوك،

-كما حقق المصرف المركز 9 لجهة حجم محفظة التسهيلات،

-والمركز 8 لجهة اجمالي الاصول واجمالي حقوق الملكية وهذا يخالف ما ذكرته الادارة التنفيذية،

-كما حقق المصرف المركز 9 لجهة القيمة الدفترية،

-علماً أن هذه النتائج في عام 2023 انعكست سلباً على سعر سهم المصرف كما بين سعر سهم المصرف في النصف الأول لعام 2024 انخفض الطلب على سهم المصرف بشكل كبير وفقاً للبيانات المنشورة لدى سوق دمشق للاوراق المالية،

-كما بين أن المصرف حقق المركز 14 من أصل 14 لجهةسعر صرف السهم،

-كما حقق المركز 13 لجهة نمو سعر السهم وسعر السهم قد ارتفع ولكن مقارنةً مع نسب النمو أسعار الاسهم المصارف الاخرى فإنه أقل من غيره.

وأضاف إلى أنه وبالعودة إلى البيانات المالية وتحليلها فهي بحاجة إلى خبير اقتصادي لتحليلها علماً أنه تم تقديمها من قبل الإدارة بشكل مشوه للحقائق الفعلية، و انطلاقا من الايراد الذي حققه المصرف بواقع 34 مليار فان الجزء الاعظم المحقق من هذا الايراد هو من الودائع الموجودة في خارج سورية وهي ودائع زبائن علماً أن المعدل المرتفع لسعر الفائدة قد ارتفع وبالتالي فقد استفاد المصرف من هذا الارتفاع حيث أن سعر صرف الليرة السورية ارتفع من 3015 من بداية العام 2023 إلى 12522 نهاية العام 2023 وبالتالي فهو أمر طبيعي حيث يأخذ المصرف فائدة على ودائع مربوطة بالخارج ويؤكد ذلك البيانات المنشورة في تقرير مجلس الإدارة 72% من معدل الايرادات على مستوى الفائدة تحقق من الارصدة الخارجية و 28% محقق من العملية التشغيلية الحقيقية للمصرف وبالتالي عند الانطلاق من هذه النتائج نرى أن المصرف قد حقق 15 مليار كنتائج تشغيلية مقارنة بمصاريف تشغيلية بلغت 29 مليار وبالتالي

بدون الودائع الخارجية غير قادر على تغطية مصاريفه التشغيلية وهنا يوجد مشكلة كبيرة مما يؤثر على النتائج المستقبلية للمصرف وحدوث ازمات مالية،

واشار إلى الصفحة 12 من تقرير مجلس الإدارة حيث صدر قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحل شركة الوساطة بسبب انخفاض حقوق الملكية علماً أنه يوجد العديد من شركات الوساطة موجودة في سوق العمل وتحقق نتائج ممتازة وتم احداث شركات وساطة جديدة، علماً أن المصرف يمتلك 85% من رأسمال هذه الشركة مما يستتبع خسارة كافة المساهمين بحل هذه الشركة ومن هو المسؤول عن الحاق هذه الخسارة،

واشار إلى الصفحة 17 الوضع التنافسي للمصرف حيث تم التصريح عن جانب وعدم ذكر جوانب اخرى:

حيث حقق المصرف المركز الاول في ارتفاع نفقات الموظفين بنسبة زيادة 170% كما حقق المركز الأول بمصاريف النقل والتي ارتفعت بنسبة 200% وقد طلب تزويد المساهمين ببيانات وافصاحات حقيقية

كما أشار إلى عدم توزيع تقرير مجلس الادارة بوقت كافي للاطلاع عليه من قبل المساهمين،

وأشار إلى الصفحة 22 إلى خطة مستقبلية لتوزيع مصادر الدخل حيث أن البند الاول لم يتم ذكر كيفية تنويع مصادر الدخل ولازال المصرف يعتمد على المصادر المحققة من قبل بنك الاسكان وكذلك عدم وجود خطة لإحلال الإدارة التنفيذية هل يوجد بديل في حال غياب الرئيس التنفيذي؟؟ وهل يوجد نائب له؟؟؟ أي هل يوجد تفويضات لنائب الرئيس التنفيذي، واشار إلى الصفحة 35 حيث يوجد مخالفة لقانون الشركات وقانون تاسيس المصارف والقرارات مجلس النقد والتسليف بان المصرف قام بتسديد فاتورة التامين الصحي لاعضاء مجلس الإدارة علماً أنه يجب على أعضاء مجلس الإدارة تسديد نفقات التأمين الصحي من دخلهم وليس من المصرف، كما بين وجود عدة قضايا مقامة على المصرف لم يتم ذكر ها بشكل تفصيلي ما هي هذه الدعاوى ؟ومن هو المتسبب بقيامها ؟حيث انه ومقارنةً بالمصارف الاخرى يحتل المصرف المركز الأول من حيث الدعاوى العمالية المقامة عليه، وأوضح قيام عدد من الموظفين السابقين برفع دعاوى عمالية لعدم حصولهم على مستحقاتهم المالية،

وفيما يتعلق بالديون المتعثرة ذكر بأن الرئيس التنفيذي قام بإخراج كتلة من الديون إلى خارج الميزانية مشيراً إلى وجود عدة تسهيلات دون الاشارة الى ما هي قيمة هذه التسهيلات.

- **تحدث المساهم المهندس أيمن قوصرة:** استفسر هل القانون ينص على أن اعضاء مجلس الإدارة هم من يقومون بتعيين مراقبي التصويت أو يتم تعيينهم بالانتخاب من قبل المساهمين مما يضع مجلس الإدارة تحت المساءلة في هذا الاجتماع، كما أشار إلى أن كلام الرئيس التنفيذي سيكون له قيمة أكبر في حال ترافق مع عرض تلفزيوني، **وبهذا الخصوص تم الرد من قبل رئيسة الجلسة حيث نصت المادة 182 من قانون الشركات إلى أن رئيس الهيئة العامة يعين مدوناً لوقائع الجلسة ويختار من بين المساهمين مراقبين لجمع الأصوات وفرزها .**
- تمت المداخلة من قبل المساهمة ربما مالك مستفسرة عن سبب رفض إسمها كمرشح لمجلس الإدارة.
- **تحدث المساهم سامي عبود:** أشار إلى أنه بحسب البيانات المالية فقد ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 220% وطلب الايضاح، كما تم ارتفاع المصاريف الإدارية حيث بلغت 2,770,000,000 ل.س ولم يتم ذكر التفاصيل وطلب الإيضاح

اعتبر أن هناك خطأ بالإفصاح حيث لم يتم ذكر مكافأة الرئيس التنفيذي لعام 2023 و طلب بيان ماهي المعايير التي يتم من خلالها تحديد راتب الرئيس التنفيذي الذي تجاوز ال150,000,000 ليرة سورية كيف يتم تحديد هذا الراتب وهل يتوافق مع رواتب موظفي المصرف؟ هل يتم تحديد الراتب وفقاً لاسس ومعايير وهل يتم تقييم اداء الإدارة التنفيذية حيث يوجد هامش بين راتب موظفي الادارة التنفيذية وراتب المدير تنفيذي حيث يوجد العديد من الهوامش هل يتم تقييم الاداء؟ علماً بأنه يوجد مؤشرات سلبية في الايرادات المالية حيث أن معظم الارباح نتيجة تغيير أسعار الصرف لذا أين التحسن في الأرباح التشغيليه؟ كما أضاف إلى أنه تم ذكر في التقرير السنوي عن إشادة في دور مركز الموارد البشرية في تطوير الموظفين وتنمية الموارد البشرية رغم وجود استقالات عدة بمراكز العمل ابتداءً من مدراء فروع ومدراءمراكز ومدراء إدارات و هل الأمر ملحوظ ؟حيث نجد بأن أسماء الإدارة التنفيذية الحالية قد تغيروا بنسبة 80% مقارنة بأسماء موظفي الإدارة التنفيذية السابقة فألا يوجد في ذلك مخاطر؟؟ وماهي الأسس التي يتم عن طريقها المحافظة على الكوادر البشرية وذوي الخبرات السابقة حيث نرى في بعض الأحيان أن موظف أمضى 3 سنوات وتم تعيينه مديراً تنفيذياً.

- **تحدث المساهم زياد زنبوعة: حيث اشار إلى وجود ثلاثة ملاحظات حول التسهيلات والايداعات والشريك الاستراتيجي وبدء في موضوع الشريك الاستراتيجي حيث نوه في العام الماضي لهذه النقطة وقد ورد في التقرير السنوي المنشور وفي الإيضاح الاول تم ذكر أنه يتم توحيد البيانات المالية للمصرف الدولي مع بيانات بنك الاسكان واشار المساهم إلى وجود خطأ جوهري حيث نعلم أنه في المعايير الدولية للمحاسبة لا يتم توحيد البيانات إلا مابين شركتين شركة أم وشركة تابعة وعليه فأنتم تقرون بأن مصرفنا هو مصرف تابع لبنك الاسكان الدولي وهذا خطأ فادح يتناقض مع المعايير الدولية ومع معايير الحوكمة وذلك لسببين السبب الأول أن الشريك الاستراتيجي لا يملك سوى 49% هو لا يملك الاغلبية لكي ندعوه الشركة الأم ونحن نملك 51% ووردت عبارة الشركة الأم ثلاثة في التقرير وبالعكس فيجب أن نكون نحن الشركةالأم وليس هو والسبب الثاني والأهم أنكم خمس سوريين وهم أربعة أي نحن يجب أن نكون الشركة الأم وليس هم بالاضافة إلى كل الكادر لديكم في المصرف هو سوري ولا يوجد إلا رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من الاخوة الأردنيين لذا يجب شطب كلمة الشركة الأم من التقرير.**

- **وتابع المساهم فيما يتعلق بموضوع الإيداعات** وبناءً على العرض الذي قدمة الرئيس التنفيذي أن معظم المؤشرات مابين 200% و 300% وهذا شيء طبيعي يتماشى مع التضخم ولكن المؤشر الوحيد الذي فارق كل التوقعات هو الايداعات لدى المصارف من حوالي 200 مليار إلى حوالي الترليون وطلب من الإدارة التنفيذية أن تضع المساهمين بصورة النمو والتركيز في نمو الإيداعات الخارجية تحديداً فهي بعيدة المدى أكثر من ثلاثة أشهر وربط هذه الإيداعات الخارجية بحصتها من الفوائد وهي حوالي 48 مليار ليتم معرفة إذا كان الاستثمار و هذه الايداعات متناسبة مع حجمها لدينا, كما توجه بالشكر إلى الجهود المبذولة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحقيق نسبة أرباح مدورة مرتفعة بقيمة 34 مليار وهو رقم لم يتم تحقيقه في معظم البنوك التقليدية والاسلامية وعليه طالب بتحويل جزء أكبر من الارباح المدورة إلى كافة المساهمين.

- **تحدث المساهم الدكتور عمر الحسيني:** اكد على أن العام 2023 للمصرف كان عاماً إيجابيا ومميزاً لتحقيقه هذه النتائج المالية وارتفاع نسبة الأرباح المحققة والتي لم نرى لها مثيل منذ تأسيس المصرف وهذا يعود إلى دعم الشريك الاستراتيجي اللا محدود،

وأكد على الجهود المبذولة من قبل مجلس الإدارة والعاملين في المصرف والإدارة التنفيذية على مدار العامين الماضيين في اعادة هيكلة وبناء المصرف من جديد وتصحيح مسارات العمل التي كانت سائدة سابقاً وبإلغاء الولاءات التي كانت موجودة وجعل ولاء العاملين للمصرف فقط وطلب متابعة قضيتين قضية معمل السكر و قضية التسهيلات المالية التي أخرجت إلى خارج الميزانية فيجب العمل على حلهما وعندها سيعود للمصرف مخصصات كبيرة مأخوذة سابقاً وستحدث تحولاً في المصرف ، ولدينا بعض الاقتراحات منها تطبيق نظام الحوافز للعاملين في المصرف ، و ترميم القطع البنيوي للمصرف ، و انشاء محفظة استثمارية للمصرف من الشركات الرابحة في سوق دمشق للاوراق المالية مما سيساهم في زيادة أرباح المصرف، وتكلم عن نسبة توزيع الارباح بنسبة 100% وتم الاستفسار لما لا يتم توزيع نسبة 200% علماً أنه تم المطالبة في اجتماع الهيئة في السنة السابقة بأن توزيع هذه الارباح التي هي حق للمساهمين واقترح بتوزيع ما لا يقل عن نسبة 150% من الارباح على المساهمين كحد أدنى اسوةً بالمصارف الاخرى والتي وزعت كامل الأرباح حيث أن الأرباح المحققة للمصرف لغاية 2024/6/30 كانت جيدة وتجاوزت 20,500,000,000 ل.س مع الإستفادة من طفرة الفوائد الخارجية المرتفعة والوصول إلى رأسمال المصرف 100 مليار وطلب من رئيسة الجلسة الموافقة على توزيع نسبة 200% من الأرباح المدورة

ونوه إلى التعميم الصادر عن سوق دمشق وهيئة الاوراق المالية المتسرع وغير المدروس بحسب تعبيره بزيادة نسبة العمولات التي تتقاضاها شركات الوساطة المالية والذي أدى الى الاجحاف بشريحة واسعة من المستثمرين وسيؤدي إلى خروج الكثير من المحافظ وجعل التداول محصورا باصحاب رؤوس الاموال.

<u>وهنا طالبت رئيسة الجلسة بعدم التطرق ومناقشة مواضيع خارج جدول الاعمال المقرر لاجتماع الهيئة العامة</u>

و شكر المساهم د.عمر الحسيني حاكم مصرف سورية المركزي لدعمه للمصارف وطالب المسؤولين بالمركزي للإسراع بالموافقات اللازمة ليتم العمل على توقيع اتفاقية التعاون بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وسوق دمشق للاوراق المالية.

<u>تحدث المساهم السيد د. وليد الاحمر:</u> أشار إلى أن المصرف كان من أوائل البنوك التي بدأت العمل في سورية وكان قبل الازمة التي حلت على سورية من البنوك المتميزة التي حققت نتائج كبيرة وعلى مستوى الإنتشار الجغرافي, وأشار إلى وجود مؤشر إيجابي بحضور السادة عمرو موسى و محمد سعيد الدجاني حيث كان يتمنى دوماًحضور ممثلي عن بنك الإسكان وذلك باعتباره شريك استراتيجي وله مكانة مرموقة في الأردن وتمنى وجود السيد عمار الصفدي في الاجتماعات القادمة، واشار إلى أن اجتماعات المصرف الدولي غنية بالمداخلات والتي تثير جدلاً وهو الطابع الذي يميز اجتماع الهيئة العامة عن باقي الاجتماعات بسبب وجود المداخلات و النقاشات التي لها دور في خدمة المصلحة العامة، كما أشار إلى وجود جهد مبذول من أعضاء مجلس الإدارة و أرقام إيجابية حققها المصرف فيما يتعلق بارتفاع حجم الموجودات والأرباح وحقوق المساهمين، كما نوه إلى رغبته بالحديث باسم صغار المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وذكر أنه أصر في السنة السابقة على موضوع توزيع الارباح ولم يتم الإستجابة للطلب ودعا لإنصاف صغار المساهمين، كما أشار الى وجود كوكبة من أعضاء مجلس الإدارة المتميزين ونوه الى باقي المساهمين على ضرورة المحافظة على هذه القامات من إقتصاديين وإداريين ولهم تاريخ مهني مميز ونوه إلى ضرورة انتخاب اعضاء مجلس الادارة بضمير وطالب بتوزيع ارباح على المساهمين بنسبة 200%

تحدث المساهم سامي عبود: أشار إلى فصل عدد من الموظفين او اجبارهم على الاستقالة بتهمة ارسال ايميل الى مجلس الإدارة وتمت المداخلة من قبل المساهمة ريما مالك وأيدت حديث المساهم وبينت أنها كانت من ضمن الموظفين الذين تم تواصلهم مع أعضاء مجلس

الإدارة وإبلاغهم عن مداخلات تصيب حقوق المصرف وعليه تم استبعادها من المصرف ونوهت إلى وجود دعوى عمالية مرفوعة من قبلها على المصرف لم يتم ذكرها, وفي النهاية تمنى المساهم سامي عبود بأن يعود المصرف إلى ماكان عليه.

تحدث المساهم ماهر رزق/بالوكالة : مشيراً إلى أنه يتم التطرق لقضايا شخصية ضمن اجتماع الهيئة العامة وهذا يعتبر خارج جدول الأعمال وعبر أنه لا يجوز التطرق لهذه المواضيع في اجتماع الهيئة العامة وطلب من المساهمين الإلتزام ببنود جدول الاعمال.

- **تم التدخل من قبل مندوب مديرية الشركات الأنسة إمامة محمد** وقالت وفقاً للمادة 175 من قانون الشركات لا يجوز البحث فيما هو غير مذكور ضمن جدول الاعمال المعلن عنه في الجريدةالرسمية وطالبت من المساهمين الالتزام بجدول اعمال الهيئة وعدم التطرق لمواضيع شخصية

تحدث المساهم فراس سقا اميني: حول حل شركة المركز المالي وتحدث بامورشخصية حول منعه من التداول خلال وجوده في الشركة وهنا تدخلت رئيسة الجلسة وطلبت منه الالتزام بجدول الأعمال و التحدث فقط عن شركة الوساطة كونها ذكرت بجدول الأعمال وأكد أنه يجب أن لا تحل الشركة وذلك بسبب وجود رأسمال الشركة بقيمة 100 مليون ليرة سورية وقد تم الاقتراح من قبله عندما كان موظفاً في الشركة بفتح محفظة للشركة والتي هي الطريق الوحيد للتحوط من انهيار العملة وعليه تم الرد عليه بأنه لايمكن القيام بذلك، لكي لاتتعرض الشركة للمسائلة مما أدى إلى تفويت ربح على المساهمين بما يعادل 5 مليار (حسب تعبيره).

وهنا أعطت رئيسة الجلسة الحديث للرئيس التنفيذي للمصرف الدولي للرد والتوضيح على كافة الاسئلة والاستفسارات التي تم توجيهها من قبل المساهمين:

بدأ الرئيس التنفيذي السيد فادي جليلاتي حديثة بتوجيه تقديره واحترامه لكافة الاستفسارات والانتقادات ولكل وجهات النظر المقدمة من قبل السادة المساهمين وبين استعداده للإجابة على كافة الأسئلة المطروحة من قبل المساهمين

فيما يتعلق بسؤال المهندس خليل وبعد شكره على مطالعته والتطرق لموضوع التوسع الجغرافي فقد بين بأن إدارة المصرف قامت بإعادة دراسة تموضع وتوزع الفروع وبحيث يكون هناك جدوى من وجود الفروع القائمة لأنه من غير الممكن أن يكون هناك ثلاثة أو أربعة فروع على مسافة ثلاثة أو أربعة كيلو متر لذا تم إعادة دراسة تموضع فروع المصرف بما يخفف من أعباء التكاليف التشغيلية وبنفس الوقت مع مراعاة الانتشار الجغرافي بما يخدم جميع عملاء المصرف، وبما يتعلق بموضوع شراء عقار ليكون كمقر مبنى ادارة عامة للمصرف فيعتبر هذا الموضوع من ضمن خطة مجلس الإدارة و بالوقت المناسب وعند إيجادالمقر المناسب لتملك مبنى إدارة عامة سيتخذ القرار، أما فيما يتعلق بالطاقات المتجددة بالنسبة للمصرف فقد تم رفد كافة فروع المصرف بطاقات متجددة وذلك للحد من كلفة مادة المحروقات وهذا ماساعد المصرف على تحقيق وفر من تكاليف مادة المحروقات وذلك واضح وجلي وفقاً للبيانات والأرقام المالية، وفيما يتعلق بشهادة الISO فقد تم الإشارة إلى أن المصرف يقوم بالعمل على تطوير وتسهيل اجراءات العمل وعند الإنتهاء من هذه العملية حينها سيكون المصرف من السباقين في الحصول على شهادة الISO.

أما بالنسبة لاعتماد الأسعار الرائجة فيما يتعلق بتقييم الضمانات العقارية عند تقديمها كتسهيلات والتي أشار إليها المساهم السيد جو كبة فهي تؤخذ بعين الاعتبار حيث يمتلك المصرف خبراء عقاريين يتم اعتمادهم من قبل هيئة التمويل العقاري والمصرف دائما يقوم بتقييم عمل الخبراء بالاضافة لوجود مستشار عقاري وذلك لضمان سلامة وصحة التقييم العقاري.

وبين السيد الرئيس التنفيذي إلى انه تم ارسال رسائل sms لجميع المساهمين لدعوتهم لحضور اجتماع الهيئة العامة.

كما اشار الرئيس التنفيذي إلى الاستفسارات الواردة من قبل عدد من المساهمين والذين كانوا زملاء سابقون يعملون في المصرف ، حيث سيتم الاجابة على استفساراتهم بصورة مجمعة كونها تتقاطع مع بعضها بشكل كبير.

وهنا تم الاعتراض من قبل كل من المساهمين وائل جقميري وريما مالك عندما تم وصفهم كزملاء وطالبوا بالرد بشكل فوري على استفساراتهم كونهم مساهمين وقد اشارت رئيسة الجلسة إلى كاتب محضر الجلسة إلى أن المداخلات تاتي من الحضور بصفتهم مساهمين بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

وقد أكمل الرئيس التنفيذي الإجابة على اسئلة المساهمين وأشار إلى أن التقرير السنوري تم نشره على موقع هيئة الاوراق المالية قبل أسبوع من موعد الإجتماع وعلى موقع المصرف، وأنه يتم اتباع الطرق التي وضعتها هيئة الأوراق المالية فيما يتعلق بايصال ونشر التقرير السنوي.

وهنا تم التدخل من قبل رئيسة الجلسة ووجهت السؤال والطلب إلى السادة مندوبي هيئة الأوراق المالية بتزويد كافة المساهمين بتاريخ نشر التقرير السنوي

وهنا أكدو المندوبين أن نشرالتقرير كحد أدنى يجب أن يكون قبل اسبوع من تاريخ موعد اجتماع الهيئة العامة

-واكدت رئيسة الجلسة أن التقرير تم نشره بتاريخ 2024/7/31 على موقع المصرف وموقع هيئة الاوراق المالية، وأكدت رئيسة الجلسة على أن يتم ارسال رسالة نصية تتضمن الدعوة لحضور الاجتماع وإعلامهم بنشر التقرير السنوي على موقع المصرف.

-**تحدثت المساهمة هالة عثمان:** وأشارت أن اللقاءات كانت أكثر حيوية ورقي وذلك على خلاف مايجري حاليا حيث نرى تقليل قيمة المساهم من جهة عدم استقبال المساهم بالطريقة المناسبة مع تأكيدها على عدم التشكيك بجهد الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بتجهيز الإجتماع وأشارت إلى عدم حصولها على التقرير السنوي وإلى أن الإجتماع يتناول مشاكل شخصية قد تم طرحها من قبل مساهمين بصفتهم موظفين سابقين للمصرف وهذه المشاكل يجب حلها مع إدرة المصرف وليس في اجتماع الهيئة العامة و طالبت بضرورة إرسال رسائل نصية لحضور اجتماع الهيئة العامة القادمة.

- **بعد ذلك استكمل الرئيس التنفيذي حديثة بالرد على جميع الإستفسارات من قبل المساهمين:**

حيث شكر المساهم الدكتور عمر الحسيني على مداخلته وبين فيما يخص كفالات السكربان الأمر متابع من قبل الإدارة التنفيذية وعدد من السادة أعضاء مجلس الإدارة في بنك الاسكان وهناك خطوات ايجابية لحل هذا الموضوع إن شاء الله، أما فيما يتعلق بتطبيق نظام حوافز فالمصرف لديه نظام حوافز طبق مع بداية العام الجاري 2024، وفيما يتعلق بالبيانات المالية فما تم عرضه على المساهمين هي بيانات مالية مقارنة مع البنوك التقليدية وليس مع البنوك الإسلامية وماتم عرضه من نسب ومقارنات مالية فهي بناءاً على البيانات المالية المنشورة رسمياً و الموجودة لدى البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية.

وفيما يخص الايرادات من الودائع فقد أكد الرئيس التنفيذي بأن هذا هو واقع الحال فيما يخص كل القطاع المصرفي والفوائد المتأتية نتيجة الودائع في الخارج فصحيح هي تشكل جزء مهم من موارد المصرف ولكن بنفس الوقت هناك تنوع في مصادر الدخل والذي يعتمد على عدة محاور من خلال فوائد المحفظة الائتمانية ومن خلال محفظة الودائع بالقطع الأجنبي بالخارج إضافة إلى محفظة الودائع بالليرة السورية المربوطة لدى المصارف المحلية عدا عن إيرادات العمليات المصرفية الأخرى ، مع التنويه إلى أن المحفظة الائتمانية تنمو بشكل

متأني ومدروس وبما يتوافق مع السياسة الائتمانية والقرارات والتعليمات الناظمة مؤكداً على أن المصرف حريص كل الحرص في عملية المنح لضمان جودة المحفظة وبالتالي ما يحد من وجود قروض متعثرة ، ومما يؤكد على ذلك نسبة الديون غير العاملة خلال الثلاث سنوات الماضية ، أما فيما يخص الديون التي تم اخراجها خارج الميزانية فهي قروض قديمة منحت خلال أعوام 2008 و 2009 وقد بلغ عدد العملاء الذين تم اخراجهم خارج الميزانية 10 عملاء وتبلغ قيمة هذه الديون 2.7 مليار بالليرة السورية وبالقطع الاجنبي ما يعادل 286 مليار ليرة سورية وهي قروض ممنوحة في الأعوام 2008 و 2009 والكتلة الكبيرة التي تم اخراجها من الميزانية هي ديون كانت ممنوحة بالقطع الاجنبي ولم يقم المقترضين حينها بعملية تسوية مع المصرف لتثبيت مديونتهم بالليرة السورية لذا بقيت بالقطع الاجنبي وهذا ما ادى لتضخم قيمة الدين، كما أكد الرئيس التنفيذي إلى أنه وعندما يتم اخراج دين خارج الميزانية فيتم ذلك وفق ضوابط وتعلميات محددة من قبل البنك المركزي وهناك عدة شروط لاخراج الدين خارج الميزانية حيث يجب أن يكون قد مضى على تصنيف الدين ضمن المرحلة الثالثة ثلاث سنوات على الاقل وان يكون هناك نسبة مؤونة 100% وأن يكون المصرف قد استنفذ كافة الاجراءات القانونية والقضائية كما نوه الرئيس التنفيذي على أنه من الرغم من اخراج ديون خارج الميزانية إلا أن الملفات مازالت متابعة وهناك ديون خارج الميزانية تم تحصيلها ضماناً لحقوق المصرف، وأشار الرئيس التنفيذي إلى أنه وضمن التقرير السنوي تم الاشارة إلى وجود دعاوى مرفوعة ، أما ما يتعلق بالدعاوى العمالية فهي لا تتطلب إفصاح ضمن التقرير السنوي كما اشار الرئيس التنفيذي إلى أن المصرف حريص كل الحرص على كادره وعلى الكفاءات الموجودة لديه والمصرف يتمسك بها إلا أن هناك موظفين يرغبون بالاستقالة سواء للعمل في مكان عمل اخر او يتوجهون للعمل الخاص وهذه امور متعلقة بالموظف كما أكد إلى أن الموظفين الذين تتراوح خبراتهم لأكثر من 10 سنوات يشكلون ما نسبته 26% من اجمالي عدد موظفي المصرف والموظفين الذين خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات تبلغ نسبتهم 13% من اجمالي عدد موظفي المصرف، أما فيما يتعلق باستفسار احد المساهمين فيما يخص شركة الوساطة حيث بين بأن شركة الوساطة يبلغ راسمالها 100 مليون ليرة سورية وتأسست في عام 2009من قبل المؤسسين وهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل والذي يملك 85 مليون و بنك الاسكان يملك 5 مليون ل.س و 10 مليون ل.س لشريك مساهم طبيعي ومع بداية الازمة تراجعت قيمة الاسهم لدى سوق الاوراق المالية مما جعل مبرر تشكيل محفظة للشركة أمر غير مجدي وذلك حسب رؤية إدارة الشركة حينها ، أما فيما يتعلق بخطة احلال الرئيس التنفيذي فقد تم تعيين نائب للرئيس التنفيذي وهو السيد حبيب يارد وهو رئيس المجموعة المالية أما فيما يتعلق بنفقات تامين اعضاء مجلس الإدارة فهذه النفقات تم إدراجها ضمن التقرير السنوي وهي جزء من النفقات التي بحاجة لاعتماد وإقرار من قبل السادة المساهمين في اجتماع الهيئة ، أما بالنسبة لرواتب الإدارة التنفيذية فهي تشمل جميع رواتب موظفي الإدارة التنفيذية العليا ويوجد لدى هيئة الاوراق المالية افصاح كامل حول هذه الرواتب والمكافات و لكافة موظفي الاداراة التنفيذية العليا ،في حين أنه وعند مقارنة نفقات الموظفين لدى المصرف الدولي مع نفقات الموظفين لدى المصارف نجد أن المصرف الدولي في المرتبة الوسط وهناك تواؤم ما بين الانفاق والايرادات والمصرف يعمل جاهداً في تعزيز مصادر الدخل ومن الطبيعي وفي ظل الظروف الراهنة ونسب التضخم ارتفاع نسبة النفقات مؤكدا بأن جانب النفقات مدار ومضبوط ويتم العمل وبكافة الاطر المتاحة لتحقيق أعلى أرباح للمصرف ، مع التأكيد على أن عملية منح التسهيلات تتم وفقاً لدراسة سليمة وصحية مع التركيز على منح المشاريع الانتاجية مما يعزز من حجم المحفظة الائتمانية، واكد على أن الهدف الاساسي للمصرف وجود محفظة ائتمانية نظيفة لكي نتفادى أية حالات تعثر تلحق ضرر بمصالح المصرف.

بعد ذلك أكدت السيدة رئيسة الجلسة على منطقية وأهمية طلب عدد من المساهمين بزيادة نسبة توزيع الأسهم المجانية إلا أنها بينت أن هذا القرار يتطلب بعض الإجراءات والموافقات من الجهات الوصائية لذلك لا يمكن أن يتخذ بشكل فوري، إلا أنها وعدت برفع توصية لمجلس الإدارة القادم ليتم دراسة زيادة نسبة التوزيع للاسهم المجانية بشكل معمق واتخاذ القرار بشأنه.

تم طرح القرار الخاص بزيادة رأسمال بنسبة 100% والحصول على توصية من الهيئة العامة لمجلس الإدارة القادم لدراسة موضوع الزيادة.

وهنا تمت المداخلة من قبل ممثلي بنك الاسكان كشريك استراتيجي واكدوا أنهم مع أي قرار يصب في مصلحة المساهمين وذلك باعتبارهم مساهمين أيضاً لكن بصفتهم كبنك ومجموعة مالية كبيرة أي قرار متعلق بزيادة رؤوس الاموال يوجد العديد من المؤشرات والسيناريوهات المالية المستقبلية عن طريقها لندرس الموضوع ولا يمكن اتخاذ القرار بشكل آني باعتباره موضوع حساس باعتبار يوجد العديد من السيناريوهات التي يجب علينا اتباعها ويجب العودة للادارة المالية الخاصة والجهات الرقابية الرئيسية في الاردن لاتخاذ هذا القرار وهذا القرار يأخذ وقت لبحثه.

وأكدت رئيسة الجلسة أنه تم الحصول على الموافقات من قبل الجهات المالية والوصائية بزيادة 100% على رأس المال حيث أكدت أن الحصول على الموافقات الجديدة لدى الجهات الخاصة في سورية يحتاج إلى شهر أو شهر ونصف للحصول عليها

-ودعا بعض المساهمين لتطبيق قرار مجلس الإدارة السابق وتوزيع الارباح بنسبة 100% واعادة النظر بتوزيع الارباح نسبة الارباح القادمة من قبل مجلس الإدارة القادم.

القرار الأول: وبعد المناقشة, ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة بأكثرية المساهمين الحاضرين الممثلين في الاجتماع على المصادقة على تقرير مجلس الإدارة لعام 2023 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة لعام 2024 وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2023 وفق ما جاء فيها

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند الرابع: مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال عام 2023.

- بلغ رصيد المحفظة الائتمانية في بداية السنة /127,4/ مليار ل.س ، وجرى منح /41,4/ مليار ل.س خلال العام كلها قروض منتجة وبلغ مجموع التسديدات /26,6/ مليار ل.س.
- - بلغ عدد عملاء التسهيلات المستقطبين الجدد منذ بداية العام 2023 ولغاية 31 - 12 - 2023 (130) عميل بهدف توسيع قاعدة العملاء ليبلغ عدد عملاء التسهيلات القائمين بنهاية العام 1384 عميل.
- بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة بنهاية عام 2023 مايعادل /4,24/ % من رصيد التسهيلات الائتمانية مقابل/38,3/% من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة في نهاية عام 2022.

تم العمل على تحسين جودة المحفظة الائتمانية حسب نسبة كل مرحلة من المراحل من اجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع العام السابق

البند الخامس: انتخاب مدققي الحسابات لعام 2024 و تحديد تعويضاتهم:

توجب القوانين النافذة لاسيما قانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 و تعديلاته و كذلك المادة 185 من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 على:

.1 تنتخب الهيئة العامة جهة لتدقيق حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من جدول مدققي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب.

2. يجب أن تكون هذه الجهة مدقق حسابات أو أكثر من قائمة مدققي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق فيما إذا كانت الشركة مساهمة عامة .

حيث ألزمت تلك القوانين أن تتولى الهيئة العامة للمصرف انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم .

كما أن المادة /16/ من النظام الأساسي للشركة قد أشارت إلى أن الهيئة العامة تقوم بتعيين مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الإختصاص و السمعة الجيدة و المشهود بنزاهتها و كفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية مفوضاً خارجياً لمراقبة وتدقيق حسابات المصرف ضمن معايير المحاسبة الدولية.

هذا و تماشياً مع تلك النصوص فقد استطلعت إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل شركات المراقبة و التدقيق المحاسبي المسجلة في سورية و التي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للشركة .

-وهنا تدخل أحد المساهمين واعترض عل طريقة التصويت المتبعة كون التصويت يكون على حسب عدد الاسهم وبالتالي فان صغار المساهمين لايملكون تاثير على التصويت وعليه هناك مشكلة في القانون لجهة ربط التصويت بعدد من الاسهم وليس المشكلة من قبل المصرف طبعا.

-وعليه اجابت رئيسة الجلسة واعترضت على قول أن صوت المساهمين ليس له قيمة واكدت على أن كل الاصوات هامة وتؤخذ بعين الاعتبار وجميع المداخلات تدرس أما فيما يتعلق كون عدد الاسهم له أهمية وتاثير على التصويت فإننا نتبع القوانين النافذة التي تنظم ألية عمل التصويت والتي يجب علينا اتباعها.

القرار الثاني: وبعد المناقشة, وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بأكثرية الحضور الممثل في الاجتماع على انتخاب شركة السمان ومشاركوه كمدقق حسابات معتمد عن العام 2024 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب و على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد و التسليف ذات الصلة، وقد تمت الموافقة على ذلك.

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند السادس: تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .

بين الرئيس التنفيذي بناءً على طلب رئيسة الجلسة واقع تكوين الاحتياطي بأنه الدخل الشامل العائد إلى مساهمي المصرف لعام 2023 قد بلغ مايعادل /480,922,453,924/ ل.س فقط أربعمائة وثمانون ملياراً وتسعمائة واثنان وعشرون مليوناً وأربعمائة وثلاثة وخمسون ألفاً وتسعمائة وأربعة وعشرون ليرة سورية لا غير، وقد تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2023 بمبلغ /525,000,000/ ل.س فقط خمسمائة وخمسة وعشرون مليوناً ليرة سورية لا غير، استناداً إلى المادة رقم /197/ من قانون الشركات الصادر بتاريخ 14 شباط 2011 وتعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 بقيمة 10% من الارباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة بحيث لايتجاوز 25% من رأس مال المصرف.

فيما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2023 بمبلغ /3,795,868,410/ ل.س فقط ثلاثة مليارات وسبعمائة وخمسة وتسعون مليوناً وثمانمائة وثمانية وستون ألفاً وأربعمائة وعشرة ليرة سورية لا غير ، استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب1 تاريخ 4 شباط 2008 و تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 وبما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة .

وعليه و بعد تكوين الاحتياطيات وتدوير مبلغ /447,009,284,886/ ل.س فقط أربعمائة وسبعة وأربعون ملياراً وتسعة ملايين ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وستة وثمانون ليرة سورية لا غير والذي يمثل ارباح فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة ليصبح رصيدها /582,085,092,527/ ل.س فقط خمسمائة واثنان وثمانون ملياراً وخمسة وثمانون مليوناً واثنان وتسعون ألفاً وخمسمائة وسبعة وعشرون ليرة سورية لا غير، سيتم إضافة الارباح المحققة البالغة /29,592,300,628/ ل.س فقط تسعة وعشرون ملياراً وخمسمائة واثنان وتسعون مليوناً وثلاثمائة ألفاً وستمائة وثمانية وعشرون ليرة سورية لا غير إلى رصيد الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها ربح متراكم بمقدار /32,636,799,748/ ل.س فقط اثنان وثلاثون ملياراً وستمائة وستة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وتسعة وتسعون ألفاً وسبعمائة وثمانية وأربعون ليرة سورية لا غير.

القرار الثالث: وبعد المناقشة, ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة باجماع الحضور الممثل في الاجتماع على تكوين احتياطي قانوني بمبلغ / 525,000,000/ ل.س بحيث يصل رصيده الى مبلغ وقدره /2,625,000,000/ل.س وهو مايشكل 25% من رأس المال, والموافقة على تكوين احتياطي خاص بنسبة 10% من الارباح المحققة قبل الضريبة وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي بمبلغ وقدره /3,795,868,410/ ل.س

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند السابع: المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023 والبحث في تعويضات عام 2024.

- بينت رئيسة الجلسة وفقاً لأحكام المادة /156/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 و المتضمنة "تُحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس.." وعملاً بأحكام الفقرة (ح) من المادة (11) من النظام الأساسي للمصرف والتي تنص على " تحدد الهيئة العامة العادية وبناءً على تنسيب من مجلس الإدارة مكافآت رئيس وأعضاء المجلس بما لايتجاوز 5% من الأرباح الصافية كما تحدد المزايا الأخرى و بدلات الحضور عن كل جلسة يحضرها العضو."
- **فإننا نبين ما يلي:**
- -بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023 بواقع مبلغ /338,381,000/ل.س فقط ثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليون وثلاثمائة وواحد وثمانون ألف ليرة سورية لا غير متضمنة بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة وبواقع /2,500,000/ ل.س فقط مليونان وخمسمائة ألف ليرة سورية لاغير لكل عضو عن كل جلسة اجتماع مجلس إدارة وبدلات حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة وبواقع /1,750,000/ ل.س فقط مليون وسبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية لاغير لكل عضو عن كل جلسة، وبالاضافة إلى تعويضات السفر و والبالغة /58,881,000/ ل.س فقط ثمانية وخمسون مليوناً وثمانمائة وواحد وثمانون ألف ليرة سورية

لاغير،والتأمين الصحي البالغ /13,709,229/ ل.س فقط ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وتسعة آلاف ومائتان وتسع وعشرون ليرة سورية لاغير.

- -أما فيما يتعلق بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024 فيوصي مجلس الإدارة للهيئة العامة للمساهمين بزيادة تعويضات و بدلات أعضاء مجلس الإدارة لقاء حضور اجتماعات مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه منذ بداية العام لتصبح على الشكل التالي:
- عشرة ملايين ليرة سورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة والبالغة حسب دليل الحوكمة /6/ جلسات سنويا.
- خمس ملايين ليرة سورية بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما لا يتجاوز الستون مليون ليرة سورية سنوياً لكل عضو.

-وهنا تم توجيه السؤال من قبل السيد د. وليد الأحمر إلى أعضاء مجلس الإدارة لماذا يتم رفع تعويضات وبدلات اعضاء مجلس الادارة إلى مبلغ وقدرة عشرة ملايين ليرة سورية لاسيما أن الاقتصاد وسعر الصرف غير مستقر ولابد من التنويه عن التضخم الحاصل سواء بالاسعار أو بالرواتب وبالتالي فان الوضع المعيشي يتغير بين السنة والاخرى ولابد من زيادة بنسبة 400% وبالتالي توزيع الارباح يجب أن يكون بالتوازي مع الزيادة الحاصلة كوننا في ظل اقتصاد غير مستقر خاضع للعقوبات والحصار وغلاء المعيشة والتضخم لذا يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار.

ولدى طرح البند للتصويت من قبل الهيئة العامة, تم ما يلي:

-اعترض أحد المساهمين "ربما مالك" والتي تملك عدد أسهم 156,921 سهماً

-تم الاعتراض من قبل المساهمة "منى فرحات" والتي تملك 3 أسهم على تعويضات مجلس الإدارة

-ونوهت رئيسة الجلسة أن هذه المبالغ التي تم اقتراحها هي تعويض عن المسؤولية التي تقع على عاتق اعضاء مجلس الإدارة في أي عمل يكون من صلب مسؤولياتهم ، علماً بأنه خلال السنوات الثلاثة الماضية لم يتم إجراء أي زيادة على التعويضات المذكورة ،و هذه المبالغ تكون بموجب موافقة المساهمين أما في حال عدم الموافقة لا يتم صرفها، وذلك بناءً على الكتاب الموجه من قبل مصرف سورية المركزي، ونوه بعض المساهمين حول الديمقراطية المفرطة التي تم منحها للمساهمين في المناقشة والتي من الواجب التخفيف منها

القرار الرابع: وبعد المناقشة, ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة بأكثرية الحضور الممثل في الاجتماع والتي تشكل /84,131,143 سهماً/ من الأسهم الممثلة بالاجتماع على مايلي:

أ- المصادقة على تعويضات عام 2023 بواقع 338,381,000 ل.س والتامين الصحي البالغ /13,709,229/ ليرة سورية.

ب- اعتماد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة منذ بداية عام 2024 على الشكل التالي:

-عشرة ملايين ليرة سورية لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة بدل حضور اجتماعات مجلس الادارة والبالغة حسب دليل الحوكمة /6/ جلسات سنوياً.

-خمس ملايين ليرة سورية بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة وبما لا يتجاوز الستون مليون ليرة سورية سنوياً لكل عضو

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند الثامن: المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023.

- قدرت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023 بمبلغ إجمالي وقدره /1,350,000,000/ ل.س وبواقع /150,000,000/ ل.س فقط مائة و خمسون مليون ليرة سورية فقط لاغير لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة و بما يعادل 3,9% من صافي الأرباح بعد الضريبة وفقاً لبيانات المعتمدة لعام 2023.

-تحدثت المساهمة "منى فرحات" والتي تملك 3 أسهم بوجوب ربط منح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بتحقق الارباح النقدية وفي حال عدم وجود ارباح لا يتم توزيع مكافات وذلك اسوة ببعض الدول العربية التي تسير على هذا المنهاج.

-تم السؤال من قبل المساهمة ربما مالك هل يمكن أن تكون مكافآت اعضاء مجلس الإدارة بنسبة تقارب مكافاة الرئيس التنفيذي وهم مالكي للاسهم, يرجى التوضيح..... وتوضيح ماهي مكافآة الرئيس التنفيذي؟

- وهنا قد أجاب الرئيس التنفيذي بان البيانات المالية لعام 2023 ومتضمنة رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية العليا.

-تدخلت المساهمة ربما مالك وطلبت ايضاح مكافات الرئيس التنفيذي حيث تم جمعها مع المدراء التنفيذيين وكوني موظفة سابقة وعلى دراية بجميع التفاصيل لذا لابد للايضاح للمساهمين

-اجابت رئيسة الجلسة أنه تم الافصاح لدى هئية الاوراق المالية

-تدخل مندوب هيئة الاوراق المالية وأجاب بأن هذا الموضوع لدى الإدارة وفي حال وجود أي استفسار يرجى مراجعة الإدارة.

-تدخل المساهم سامي عبود وطلب الافصاح وتوضيح تفصيل مبلغ 2,700,000,000 ليرة سورية سواء وجدت لدى هيئة الاوراق المالية أم لم توجد

-اجابت رئيسة الجلسة بأن هيئة الاوراق المالية ستعمل على النشر والافصاح تدريجياً.

- ولدى طرح البند للتصويت على الهيئة العامة, تم ما يلي:

-تم الاعتراض على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من قبل كل من المساهمين ربما مالك التي تملك عدد الاسهم 156,921 وفراس سقا أمين الذي يملك 20 سهم ومحمد صالح الحجار الذي يملك 10 أسهم ورضا أبو الذهب الذي يملك 6,900 سهم.

-كما تحدث المساهم زياد زنبوعة أنه هناك اختلاف في التقارير التي تم نشرها من قبل هيئة الاوراق والاسواق المالية حول المكافأة المحددة لأعضاء مجلس الإدارة كون تقرير نتائج الاعمال تم وضع نسبة 1,3% (واحد فاصلة 3 بالمئة) أي مايعادل 450 مليون لكل أعضاءمجلس الإدارة وتفاجأ بالرقم المذكور الذي أصبح 1,350,000,000 ليرة سورية لذا يجب ذكر أن البيانات مختلفة التي تنشر واعترض على تقرير نتائج الاعمال.

-وضحت رئيسة الجلسة بان هذه النتائج التي تم الاعتراض عليها هي لعام 2023 ولم تصرف وليست لعام 2024

-تدخل الرئيس التنفيذي وشكر المساهم زياد زنبوعة على مداخلته ووضح بان البيانات لعام 2023 تم تكوين مخصص لنهاية العام لمكافاة أعضاء مجلس الإدارة وبالتالي فان المبلغ المذكور هو مخصص ولم يصرف وفي ضوء نتائج 2023 وبعد تدقيقها من قبل مدقق الحسابات ارتاى مجلس الإدارة تحديد مبلغ المكافاة الذي سوف يصرف للمجلس وبالتالي مبلغ

ال450مليون هو مخصص موجود وحالياً يطلب المجلس موافقة الهيئة العامة على مبلغ 1,350,000,000 مليار وثلاثمائة وخمسون مليون ليرة سورية .

القرار الخامس: وبعد المناقشة, ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة بأكثرية الحضور الممثل في الاجتماع والتي تشكل /84,124,216/ سهماً/ من الأسهم الممثلة بالاجتماع على المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023 بمبلغ إجمالي وقدره /1,350,000,000/ ل.س وبواقع /150,000,000/ ل.س فقط مائة و خمسون مليون ليرة سورية فقط لاغير لكل عضو منهم و بما يعادل 3,9% من صافي الأرباح بعد الضريبة وفقاً لبيانات عام 2023.

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند التاسع: اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة /10,500,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، أي ما يعادل ما نسبته 100% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /21,000,000,000/ ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الإشرافية و تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي في حال الموافقة على اصدار الأسهم المجانية.

وفقاً لأحكام المادة رقم /1/ من القانون رقم /3/ لعام 2010 و المتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال المصارف، فإن مجلس الإدارة وبناء على نتيجة أعمال عام 2023 والتي بلغت فيها الأرباح المحققة مايعادل /29,592,300,628/ ليرة سورية ليصبح رصيد الأرباح المدورة المحققة /32,636,799,748/ ليرة سورية فإن مجلس الإدارة يوصي لهيئتكم الموقرة بالموافقة على إصدار أسهم مجانية بقيمة /10,500,000,000/ ليرة سورية (/105,000,000/ سهم) عن طريق ضم الأرباح المدورة و بما يعادل نسبة 100% من رأس المال الحالي ليصبح بذلك رأسمال المصرف بعد الزيادة /21,000,000,000/ ليرة سورية.

و بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المعنية على هذه الزيادة أصولاً بما فيه تعديل النظام الأساسي للمصرف تبعاً لذلك.

القرار السادس: وبعد المناقشة ولدى طرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة بأكثرية الحضور الممثل في الاجتماع وبما يزيد على نصف رأسمال المكتتب به, على ما يلي:

أولاً- زيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية كل حسب مساهمته برأسمال الشركة بقيمة / 10,500,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة أي ما يعادل نسبته 100% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /21,000,000,000/ ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية والإشرافية.

ثانياً-اقرار تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للمصرف. بزيادة رأسمال الشركة بمقدار 10,500,000,000 ل.س عبر ضم جزء من الارباح (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال المصرف ليصبح /21,000,000,000/ ل.س/ فقط واحد وعشرون مليار ليرة سورية, وذلك لتصبح بعد التعديل وفق مايلي:

المادة /6/ رأسمال الشركة: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /21,000,000,000/ ل.س فقط واحد وعشرون مليار ليرة سورية موزعة على /210,000,000/سهم فقط مائتان وعشرة ملايين سهم اسمي قيمة السهم الواحد /100 ل.س فقط مائة ليرة سورية.

-ترقم الاسهم من الرقم /1/ الى الرقم /210,000,000/ سهم فقط مائتان وعشرة ملايين سهم اسمي.

- كما تم تفويض السادة مجلس إدارة المصرف والرئيس التنفيذي للمصرف لاستكمال إجراءات الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة على التعديلات المذكورة على النظام الاساسي للمصرف وصولاً لشهر ذلك لدى امانة السجل التجاري المختص أصولاً.

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند العاشر :تعديل المادة /11/ الفقرة (خ) من أحكام النظام الأساسي للمصرف المتضمنة نصاب عضوية مجلس الإدارة ليصبح نصاب العضوية لعضو مجلس الإدارة (150,000) سهم بما ينسجم مع نسبة زيادة رأسمال المصرف.

وفقاً لكتاب هيئة الأوراق الأسواق المالية رقم (439/ص-م-إ)تاريخ 2024/03/25 والمتضمن توجب تعديل مادة النظام الأساسي المتعلقة بنصاب عضوية مجلس الإدارة ليصبح بما ينسجم مع نسبة الزيادة المقترحة حيث نعرض على هيئتكم الموقرة تعديل الفقرة (خ) من المادة /11/ من أحكام النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بنصاب عضوية مجلس الإدارة لتصبح كما يلي:

- يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً لـ (150,000) سهم فقط مائة و خمسون ألف سهم من أسهم الشركة وأن يودع أسهمه التي تؤهله للعضوية لدى الشركة،وليس له أن يتصرف بها بأي شكل كان طيلة مدة ولايته وحتى حصول كامل أعضاء مجلس الإدارة على براءة الذمة من الهيئة العامة العادية .

-علماً أنه يشترط في كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه أن يمتلك مثلي عدد الأسهم المطلوب من العضو تملكها مع مراعاة الحد الأقصى لحصة الشخص الطبيعي من رأس مال المصرف المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم 28 لسنة 2001 وتعديلاته"

القرار السابع: وبعد المناقشة ولدى طرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة باجماع الحضور الممثل في الاجتماع وبما يزيد على نصف رأسمال المكتتب به على تعديل المادة /11/ الفقرة (خ) من أحكام النظام الأساسي للمصرف المتضمنة نصاب عضوية مجلس الإدارة ليصبح نصاب العضوية لعضو مجلس الإدارة (150,000) سهم بما ينسجم مع نسبة زيادة رأسمال المصرف وبعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المعنية على هذا التعديل أصولاً, ولتصبح بعد التعديل وفق الاتي:

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً لـ (150,000) سهم فقط مائة و خمسون ألف سهم من أسهم الشركة وأن يودع أسهمه التي تؤهله للعضوية لدى الشركة، وليس له أن يتصرف بها بأي شكل كان طيلة مدة ولايته وحتى حصول كامل أعضاء مجلس الإدارة على براءة الذمة من الهيئة العامة العادية .

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند الحادي عشر: تعديل المادة /13/ من أحكام النظام الأساسي الخاصة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لتتوافق مع دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية.

وفقاً للمادة /9/ من دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية فنوصي لهيئتكم الكريمة تعديل الفقرة (د) من المادة /13/ من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة والتي تنص" يشكل مجلس الإدارة لجنة الائتمان و لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة إدارة المخاطر على الأقل و أي لجان اخرى يراها

ضرورية لعمل المصرف، كما يمكن للمصرف دمج لجنة الحوكمة مع لجنة الترشيحات و المكافآت "، **لتصبح بعد التعديل كالتالي:**

-يشكل مجلس الإدارة لجنة الحوكمة و لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة إدارة المخاطر على الأقل و أي لجان أخرى يراها ضرورية لعمل المصرف، كما يمكن للمصرف دمج لجنة الحوكمة مع لجنة الترشيحات و المكافآت.

-حذف الفقرات (ذ-ر-ز-س-ش) من المادة 13 من النظام الأساسي للمصرف المتضمنة اسماء اللجان ومهامها وصلاحياتها من النظام الأساسي للمصرف لكونه يتم تشكيل لجان جديدة حسب حاجة المصرف و يجري مراجعة وتعديل لمواثيق هذه اللجان بشكل سنوي.وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المعنية على هذا التعديل أصولاً.

القرار الثامن: وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة باجماع الحضور الممثل في الاجتماع وبما يزيد على نصف رأسمال المكتتب بها على تعديل المادة /13/ من أحكام النظام الأساسي الخاصة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لتتوافق مع دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية ووفق ما ذكر تفصيلاً أعلاه, وبعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المعنية على هذا التعديل أصولاً.

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند الثاني عشر : البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

بين رئيس الجلسة استناداً لأحكام الفقرة 7 من المادة 168 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 المتضمنة صلاحية الهيئة العامة والتي تنص على "البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها والتي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك".

فإن مجلس الإدارة يقترح للهيئة العامة باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة للمصرف وغير المستخدمة ، بالإضافة لبيع العقارات المستملكة لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين.

-تحدث أحد المساهمين اقترح باختيار ثلاثة من صغار المساهمين ليكونو شركاء مع اللجنة في اثناء البيع والشراء وهل يوجد اشكال في هذا الموضوع

-اجابت رئيسة الجلسة هذا الشي مخالف للقانون ويوجد تضارب مصلحة حيث ينص القانون على وجوب اعتماد خبراء عقاريون معتمدين من وزارة العدل وليس من المساهمين، وقالت رئيسة الجلسة أنه سيتم التوصية للجنة المباني في حال ارتأت أنه هناك قضية تحتاج إلى خبرات أن تختار من المساهمين من لهم باع في هذا المجال.

القرارالتاسع: وعليه وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة باجماع الحضور الممثل في الاجتماع على تفويض مجلس إدارة المصرف باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة للمصرف وغير المستخدمة، بالإضافة لبيع العقارات المستملكة لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين.

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند الثالث عشر: اقرار تعيين السيد أحمد الخضر ممثلاً عن بنك الإسكان-الأردن بدلاً من السيد نضال لطفي أحمد عضواً لمجلس إدارة المصرف عن الفترة المتممة لولاية المجلس.

وفقاً لأحكام المادة /149/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011م و بناءً على موافقة السادة مصرف سوريا المركزي فقد تم تسمية السيد أحمد الخضر /ممثلاً عن بنك الاسكان –الأردن بدلاً عن السيد نضال لطفي أحمد عضواً لمجلس إدارة المصرف عن الفترة المتممة لولاية المجلس.

علماً أن السيد أحمد الخضر من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة / عام 1997، و لديه خبرة مصرفية لدى مؤسسات مصرفية و محاسبية عريقة (البنك العربي ، كي بي ام جي الأردن ، جرانت ثورنتون -قطر وحالياً بنك الاسكان) ومعرفة عميقة بمعظم قطاعات العمل المصرفي وعلى مستوى الإدارة العليا ، و يشغل حالياً منصب رئيس قطاع العمليات والدعم لبنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن.

القرار العاشر: وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على إقرار تعيين السيد أحمد الخضر /ممثلاً عن بنك الاسكان –الأردن بدلاً عن السيد نضال لطفي أحمد عضواً لمجلس إدارة المصرف عن الفترة المتممة لولاية المجلس, وقد أخذت الهيئة علماً بذلك.

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند الرابع عشر: الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بالاشتراك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة وممارسة أعمال مشابهة للمصرف وفق أحكام المادة /152/ من قانون الشركات رقم 29لعام 2011م.

وفقاً للفقرة رقم /4/ من أحكام المادة /152/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011م التي نصت على " لايجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يجدد في كل سنة"؛

ونظراً لأن عدد من أعضاء مجلس الإدارة (ممثلي بنك الاسكان) يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل في مجال القطاع المصرفي خارج أراضي الجمهورية العربية السورية، فكان لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة لممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار اليها أعلاه.

القرار الحادي عشر: وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بالاشتراك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة وممارسة أعمال مشابهة للمصرف وفق أحكام المادة /152/ من قانون الشركات رقم 29لعام 2011 م ولمدة عام يبدأمن تاريخ اجتماع الهيئة العامة 2024/08/06.

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند الخامس عشر: إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31.

بين رئيس الجلسة وفقاً لأحكام المادة /168/من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة بإطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي

ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2023/12/31 .

و نظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة و من مدققي الحسابات

و التي لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الإدارة من أي نوع كان ، كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب قانونية .

أوصى رئيس الجلسة على الهيئة العامة للمصرف إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31 .

تدخل المساهم وائل جقميري ونوه إلى دور مجلس الإدارة بالاشراف على عمل الإدارة التنفيذية بحيث يكون هناك مزيد من المتابعة مثال الدعاوى المقامة من وعلى المصرف وبالتالي يجب على مجلس الإدارة ايجاد حلول ودية بعيدة عن المحاكم

ولدى طرح الموضوع للتصويت على الهيئة العامة:

-اعترضت المساهمة ربما مالك التي تملك من الاسهم 156,921 سهماً

القرار الثاني عشر : وبعد المناقشة ولدى طرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة بأكثرية الحضور الممثل في الاجتماع والتي تشكل /84,131,146 سهماً/ من الأسهم الممثلة بالاجتماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن السنة المالية 2023 إبراءً عاماً وشاملاً .

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند السادس عشر: إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة.

وفقاً لأحكام المادة /139/ من قانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف وحيث أن ولاية مجلس الإدارة تنتهي بتاريخ 2024/10/26 فإنه يتوجب انتخاب مجلس إدارة جديد وذلك بعد أن تم نشر الاعلان أصولاً لمساهمي المصرف للترشح لعضوية مجلس الإدارة في كل من الصحف اليومية التالية:

جريدة الثورة بتاريخ 2024/05/08-07

جريدة البعث بتاريخ 2024/05/08-07

وتبعاً للمادة 140 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011م وأحكام المادة /11/ من النظام الأساسي والتي تنص " **يحق لأي مساهم اعتباري يمتلك أسهما في رأس مال الشركة بنسبة أكثر من 11% أن يسمى عددا من أعضاء مجلس الإدارة بما يتناسب ونسب مساهمتهم في رأس مال الشركة** " ورد كتاب من بنك الاسكان رقم 2024/23/891/2/1/9 تاريخ 2024/05/14 بتسمية ممثليه في عضوية مجلس إدارة المصرف في دورته الجديدة كما يلي:

- السيد عمار الصفدي"الرئيس التنفيذي"
- السيد أحمد الخضر"رئيس قطاع العمليات"
- السيد عمرو موسى"نائب الرئيس التنفيذي- مدير إدارة الائتمان".
- السيد محمد سعيد الدجاني"نائب رئيس أول- مدير المؤسسات المالية"

وبعد عرض الترشيحات على مصرف سوريا المركزي و عملاً بكتابهم رقم 16/3371/ص تاريخ 2024/07/18 تمت الموافقة على السادة المرشحين التالية أسماؤهم:

1. بنك الإسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد عمار بشير علي الصفدي.
2. بنك الإسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد عمرو محمد وليد أنيس موسى.
3. بنك الإسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد محمد سعيد يحيى فائق الدجاني.
4. بنك الإسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد أحمد فضل محمد الخضر.
5. خزانة تقاعد المهندسين يمثلها السيد مسعود هاني صالحه. (غير مستقل)
6. السيد نادر عبود حداد . (غير مستقل)
7. السيد مصطفى محمد العبدالله الكفري .(مستقل)
8. السيد حسان محفوض يعقوب . (غير مستقل)
9. السيدة ديالا محمد الحج عارف . (مستقل)
10. السيد محمد محمد صبحي الحلاق . (مستقل)
11. الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية يمثلها السيد محمد محمد يحيى حمندوش . (غير مستقل)
12. السيد محمد مهند خالد دعدوش . (مستقل)
13. السيد رياض هلال شتيوي . (مستقل)
14. السيد طارق أحمد حسيان . (مستقل)

المرشحون لعضوية مجلس الإدارة لشغل خمسة مقاعد بالمجلس :

وأوضحت رئيسة الجلسة بأن عدد المرشحين /10/ أعضاء ولا بد من انتخاب /5/ أعضاء، كما بينت إلى أنه ووفق تعليمات وتوجهات السادة مصرف سورية المركزي الموجهة الى المصرف عبر الكتب والمراسلات الخاصة بالمرشحين المقبولين وتصنيفاتهم، وعليه شرح رئيس الهيئة على السادة المساهمين الحضور ضرورة مراعاة ذلك عند اجراء العملية الانتخابية ليكون من بين السادة الاعضاء الجدد **ثلاثة اعضاء مستقلين على الاقل** وبين تصنيف كل واحد من السادة المساهمين الموافق علهم من قبل مصرف سورية المركزي ووفق تصنيفه في كتابه رقم 16/3371/ص تاريخ 2024/07/18 السادة المصنفين كمستقلين وهم:

1- الدكتورة ديالا محمد الحج عارف
2- مصطفى محمد العبد الله الكفري
3- السيد محمد محمد صبحي الحلاق
4- السيد محمد مهند خالد دعدوش
5- السيد رياض هلال شتيوي

6- السيد طارق احمد حسيان

وبعد ذلك دعا رئيس الجلسة السادة المساهمين الحضور للتصويت, حيث بينت رئيسة الجلسة بأن المساهم السادة بنك الاسكان للتجارة والتمويل لن يتدخل في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الباقين عملاً بأحكام المادة 140 من قانون الشركات, ومن ثم بدأت إجراءات الإنتخاب وفرز الأصوات الكترونياً بإشراف مراقبي التصويت ، حيث بلغ عدد البطاقات الانتخابية /101/ مائة وواحد بطاقة وألغيت بطاقة واحدة نظراً لكونها تضمنت انتخاب ستة أسماء من المرشحين وهي مخالفة لتعليمات التصويت .

بلغ عدد أسهم الناخبين /31,003,042/ ، والبطاقة الملغية /295/سهم

إلا أنه وبعد انتهاء التصويت والبدء بعملية الفرز الالكتروني بيّن السيد مدير الأنظمة تعذر إتمام الفرز بهذه الطريقة إلا بعد معالجة الأسباب التي تمنع الفرز الالكتروني، وعند محاولته معالجة الأسباب خشي مراقبي التصويت من أن يكون الخلل كبيراً والمعالجة غير دقيقة في الوقت المتاح في حينه مما يؤثر على نتائج التصويت .

تم اتخاذ القرار باللجوء إلى الفرز اليدوي وكلفت السيدة مديرة الالتزام بالتدقيق على عملية الفرز اليدوي وتمت قراءة أوراق التصويت من قبل مراقبي التصويت بشكل علني وذكر عدد الأسهم دون ذكر لاسم الناخب، وبعد الانتهاء أعيد التدقيق مرة أخرى والمطابقة مع عدد البطاقات الانتخابية وعلى مسؤولية مراقبي التصويت ، وأظهرت النتائج الترتيب التالي:

1- السيد حسان محفوض يعقوب عدد الاصوات (21,629,023)/غير مستقل
2- السيدة ديالا الحج عارف عدد الاصوات (20,497,011)/مستقل
3- الشركة السورية الليبية يمثلها السيد محمد محمد يحيى حمندوش عدد الاصوات (17,814,259)/غير مستقل
4- خزانة تقاعد المهندسين يمثلها السيد مسعود هاني صالحة عدد الاصوات (16,911,609)/غير مستقل
5- السيد طارق احمد حسيان عدد الاصوات (16,252,648)/مستقل
6- السيد محمد صبحي الحلاق عدد الاصوات (9,848,048)/مستقل
7- السيد محمد مهند دعدوش عدد الاصوات (7,698,274) /مستقل
8- السيد رياض شتيوي عدد الاصوات (7,336,319) /مستقل
9- السيد نادر حداد عدد الاصوات (5,641,241) /غير مستقل
10- السيد مصطفى الكفري عدد الاصوات (5,474,360) /مستقل

واستناداً الى كل من كتاب من بنك الاسكان رقم 2024/23/891/2/1/9 تاريخ 2024/05/14 المتضمن تسمية ممثليه في عضوية مجلس إدارة المصرف في دورته الجديدة, والى نتيجة الانتخابات النهائية المذكورة اعلاه, ومع الاخذ بعين الاعتبار تعليمات وتوجهات السادة مصرف سورية المركزي الموجهة الى المصرف عبر الكتب والمراسلات الخاصة بالمرشحين المقبولين وتصنيفاتهم وضرورة مراعاة القرارات الصادرة عن السادة مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار (489/م ن/ب4) لعام 2009 المتضمن أحكام دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية .

فقد طلب مندوب مصرف سورية المركزي بعد إعلان نتائج التصويت وفق تسلسل الأعلى أصواتاً أن يتم تحديد الأعضاء الخمسة الناجحون وفق تعليماته بكون الثلاثة الناجحين على الأقل من المستقلين .

وعليه فإن أسماء أعضاء مجلس الإدارة لولاية الأربع سنوات القادمة اعتباراً من 2024/08/06 تكون على الشكل التالي:

1- بنك الاسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد عمار بشير علي الصفدي /غير مستقل
2- بنك الاسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد أحمد فضل محمد الخضر/غير مستقل
3- بنك الاسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد عمرو محمد وليد انيس موسى/غير مستقل
4- بنك الاسكان للتجارة والتمويل يمثله السيد محمد سعيد يحيى فائق الدجاني /غير مستقل
5- السيد حسان محفوض يعقوب. /غير مستقل
6- الدكتورة ديالا محمد الحج عارف. / مستقل
7- الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية يمثلها السيد محمد محمد يحيى حمندوش. /غير مستقل
8- السيد طارق احمد حسيان / مستقل
9- السيد محمد محمد صبحي الحلاق. / مستقل

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

وسيتم موافاة الوزارة بمحضر اجتماع مجلس الإدارة المتضمن توزيع المناصب في مجلس الإدارة وصلاحيات التوقيع عن المصرف وفى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011م.

~~تم حفظ البطاقات الانتخابية بما فيها البطاقة الملغاة في مغلف أغلق وختم بتوقيع رئيسة الجلسة ومعرفها.~~

بانتهاء مناقشة كامل بنود الاجتماع قدمت رئيسة الجلسة الشكر لجميع المساهمين على حضورهم ودعمهم للمصرف، وخص بالشكر مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي، وتم اختتام أعمال الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ، بتمام الساعة 6.30 من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق لـ 06 من شهر آب لعام 2024.

مقرر الجلسة/المحامي محمد ناظم شهاب الدين

مراقبي التصويت

السيد د.عمر الحسيني/السيد د. وليد الأحمر

مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

الآنسة إمامة محمد/السيد محمد حنطو

رئيس الجلسة

د. ديالا محمد الحج عارف

صورة طبق الأصل
٢٠ آب ٢٠٢٤